# تأميم النفط ... بين الرفض والقبول

* د. محمد نصير

مسألة تأميم النفط من الامور الشائكة والبالغة التعقيد ، والتي لم يتفق الراي من حولها ، فما زالت هنالك وجهة نظر تعارض التأميم ، ووجهة نظر اخرى تؤيده وليس ثمة من كتاب يتطرق بشكل واف لكلتا وجهتي النظر معا ، اذ ان الكتب والنشرات العديدة التي صدرت عن كلا الفريقين المتعارضين تؤكد جانبا او اكثر من جوانب الموضوع ، ولكن ايا منها لا تتطرق الى جوانبه جميعا ، وسيقوم هذا البحث بالتفسير الحر للحجج التي اوردها مؤيدو التأميم ومعارضوه مضيفا اليها حينا ومعدلا حينا اخر وذلك على ضوء تفهم الكاتب لها .

وسنعرض كلتا وجهتي النظر ، ونقترح منهجا تحليليا حتى نتجنب نقد اي منها .

## الوجهة المعارضة للتأميم

التأميم ليس امرا مرغوبا لذاته ، بل ينبغي ان يحلل في ضوء اهدافه ، فقد قال اشرف لطفي – الامين العام السابق لمنظمة الاوبك – « اذا لم يكن التأميم هدفا قائما بذاته ، فمن الاحرى انيكون الهدف الاول والاخير هو خدمة المصالح السياسية والاقتصادية للامة » . وهكذا اذا كانت الغاية هي الاستقلال الاقتصادي والسياسي فعلينا ان نقيم ما اذا كان التأميم سيخدم هذه الغاية ، واذا ما نظرنا الى التأميم على انه سيزيد من دخل النفط فعلينا ان نرى اذا كان سيؤدي الى هذه النتيجة (١) .

وان القول بأن الدول العربية تمتلك بمجموعها ٥٦ بالمئة من مجموع احتياطي النفط الخام في نهاية عام ١٩٧٢ امر غير دقيق اذ ان النفط الكامن تحت الارض لا قيمة له حتى يتم تسويقه – ومما قاله اشرف لطفي « ان كون احدى الدول المصدرة للبترول تملك موارد ضخمة في باطن الارض فهذا لا يعني اكثر من ذلك ولا اقل .

ان امتلاك احتياطي من النفط شيء والقدرة على استخراجه استخراجا اقتصاديا وتسويقه تجاريا تحت ظروف السوق الدولية الراهنة شيء اخر (٢) .

اما الدكتور عبد الهادي حسن طاهر رئيس وفد المملكة العربية السعودية في المؤتمر البترولي العربي السادس الذي عقد في شهر – مارس – اذار لسنة ١٩٦٧ (٣) . ببغداد فانه يرى ان الشرط الاساسي لنجاح اي مشروع بترولي هو توفر الاسواق . فالمشكلة الرئيسة التي تواجه الدولة المصدرة للبترول والمؤممة له هي في عملية التسويق . ويؤكد الدكتور طاهر ان **مشاكل التسويق تشمل ثلاثة امور : الاسعار والمنافسة ومتطلبات رأس المال** . ونظرا لافتقار الدول المصدرة للنفط الى تسهيلات التصنيع النهائية ( كالنقل والتسويق ) فان على الدولة المؤممة للنفط ان توفر هذه التسهيلات التي تحتاج الى رأس مال ضخم .

---

★ مدرس بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت (قسم الاقتصاد) .

يقوم بتدريس مادتي اقتصاديات البترول والنقود والبنوك .

ويضيف الدكتور طاهر ان انتاج مليون برميل من النفط في اليوم يحتاج الى توظيف ٥٠٠ مليون دولار في مرحلة الانتاج و ٢٠٠٠ مليون دولار في المراحل الاخرى (٤) ٠

اما الافتقار الى التسهيلات التسويقية فمن الممكن تفسيره ليشمل التسهيلات في النقل ومراحل التكرير بالاضافة الى منافذ التسويق ٠ ويقول اشرف لطفي ان مشكلة التسويق لا تقتصر على الحاجة الى امتلاك مرافق التصنيع النهائية بل تنطوي على المشاكل القانونية والالتزامات السابقة تجاه اصحاب الناقلات والمصافي المستقلة ( او التي لا تمتلكها الشركات المؤممة ) ٠

"٠٠٠ المهم في الدرجة الاولى ليس ملكية المصدر ـ فهناك مصادر كثيرة في الوقت الحاضر ـ انما منافذ التسويق التي تتضمن محطات بيع البنزين والعقود طويلة الاجل لتزويد المنتجات المكررة"(٥) ٠

ولقد اكد ايضا اهمية عملية النقل في مشكلة التسويق مشيرا الى ، انه من الصعب التكهن بما سيواجهه بلد ما من مشاكل النقل عندما تدخل سوق ستئجار الناقلات ذات الحمولة الضخمة ٠ فالناقلات غير المرتبطة بعقود او لتزامات في اي وقت من الاوقات ليست كثيرة اذا ما قيست الى مجموع حمولة لاسطول العالمي من الناقلات ٠ كما انه من الجائز الافتراض ان شركات النفط لكبيرة ( المؤممة ) قد تلجأ الى القانون فيما يتعلق بعلاقاتها مع اصحاب الناقلات لمستقلين بحيث يتعذر الى حد كبير على البلد المعنى الحصول على حاجته من وسائل النقل على المدى البعيد (٦) ٠

اما العنصر الثاني في وجهة نظر الدكتور طاهر فهو مدى قدرة الصناعة لمؤممة على منافسة شركات النفط العريقة وذلك بسبب نقص المهارات الفنية والادارية المدربة ٠ ان الدول المصدرة للنفط لن تتمكن ، اذا ما امتلكت النفط ، من منافسة شركات النفط العريقة والمؤيدة من قبل حكوماتها ٠ وانه لجدير بالملاحظة ان المنافسة بين البلاد المصدرة للنفط وشركات النفط العريقة وخاصة الكبرى منها غير متكافئة ، ولا يرجع ذلك الى قلة خبرة تلك البلاد فحسب بل يرجع كذلك الى درجة سيطرة تلك الشركات الكبرى على العمليات الاخرى المتعلقة بالنفط ٠

ان هذه الدرجة العالية نسبيا من السيطرة ترجع الى الملكية المباشرة لمشتركة للعمليات ٠ ولقد شرح كريستوفر توجندات بالتفصيل الطرق التي تنتهجها تلك الشركات ـ بجانب ملكيتها المباشرة والمشتركة ـ وذلك فيما يتعلق بسيطرتها على لاسواق (٧) ٠ وهنا نورد شرحا موجزا لهذه الطرق ٠ ان معظم محطات بيع لبنزين في اوروبا لا تعود ملكيتها الى شركات النفط ، وفي بريطانيا بالذات فان شركات النفط تملك عددا قليلا من المحطات بينما الباقي يملكها اصحابها لمستقلون ٠ وحتى تضمن شركات النفط الكبرى اسواقا لها فقد قدمت عروضا سخية مغرية وحوافز لاصحاب المحطات المستقلين ، متيحة لهم ربحا مجزيا وقروضا كبيرة واستشارات مجانية من مهندسي الشركات وخبرائها ، وان هذه الاغراءات تدعو اصحاب المحطات الى توقيع عقود طويلة الاجل مع شركات النفط وحدها (٨) ٠

وثمة اسلوب اخر تتبعه شركات النفط في سبيل سيطرتها على الاسواق فيما يعرف بخطة اعادة الايجار التي تجلب للمالك المستقل للمحطة دخلا مضمونا ٠

« ان شركات النفط الكبرى تستأجر موقعا لقاء مبلغ معين لتؤجرها ثانية

لصاحبه بايجار رمزي · فمثلا قامت شركة بي · پي· خلال عام ١٩٦٤ باستئجار قطعة ارض لمدة ٩٩ سنة بايجار سنوي مقداره ١٨٥٠٠ جنيه واجرتها ثانية لصاحبها بايجار سنوي مقداره ١٤٥٠٠ جنيه فقط"(٩) ·

**وفيما يتعلق بقضية الاسعار في مشكلة التسويق فقد اشار الدكتور طاهر الى انه ينبغي ان يتوفر عائد مجز من جراء اي مشروع ( التاميم في هذه الحالة ) على المدى البعيد ، ومن ثم يجب تجنب اي تخفيض في الاسعار تجنبا تاما ·**

ويرتكز الدفاع عن هذا الرأي على ثلاثة اسس : ـ

**اولها ان دخل النفط يعتبر اساسيا لتحريك اقتصاديات البلاد المصدرة للنفط** لكن يبدو ان ثمة افتراضا ضمنيا بهذا القول من ان مستوى الانتاج الذي كان قائما قبل التاميم هو المحك والاساس للدخل النفطي المناسب الذي تتطلبه الدولة المصدرة · **وثانيها فان التضامن لا يزال مفقودا بين جميع الدول المصدرة او معظمها** · وهذا يبدو افتراضا صحيحا ، لان فقدان التضامن بين هذه الدول سوف لا يخلق ثغرة في الاسواق من جراء تاميم جهة ما للنفط ، اذ ان الجهات الاخرى المنتجة للنفط سوف تزيد من الانتاج بحيث تسد تلك الثغرة · **وثالثها فان البلاد المصدرة للنفط تفتقر الى منافذ التسويق بمعناها الواسع المشروح آنفا ·**

فاذا ما اعتبرنا مستوى دخل النفط كما كان قبل التاميم اساسا ، فان البلد المؤمم للنفط والمصدر له لا بد ان يلجأ الى تخفيض الاسعار عندما تواجهه مشكلة قلة منافذ التسويق وعدم تضامن البلدان المصدرة الاخرى لان ذلك ربما يكون الوسيلة الوحيدة المتوفرة لديه كي يجتذب زبائن جدد لنفطه او الاحتفاظ بزبائنه القدامى ·

**والنتيجة هي ان الدكتور طاهر قد بنى معارضته لمبدأ التاميم الفوري وتفضيله لاتفاقية المشاركة على اساس الاعتقاد بان تسويق النفط المؤمم سيكون بالغ العسر باعتباره مشكلة من ثلاثة جوانب وهي : الاسعار والمنافسةومتطلبات راس المال ·**

والجدير بالذكر ان اشرف لطفي وهو احد المعارضين لمبدأ التاميم المباشر لم يكشف عن ميله الى اي استراتيجية اخرى ، فقد كان همه منصبا على ابراز المشاكل الرئيسة للتاميم المباشر منتهيا الى انه اذا كان التاميم مرغوبا فيه وتقرر لاسباب سياسية فينبغي ان يكون تاميما مخططا وليس مباشرا · ولقد اقترح الاخذ باربعة اجراءات اولية لتجنب الوقوع في منافسة متناحرة وهى بايجاز :

**١ ـ على الدول التي تقرر التاميم ان تقيم جهازا للتسويق ·**

**ب ـ انشاء صندوق مشترك لعائدات النفط ج ـ تخفيض مستوى الانتاج لتجنب تدني الاسعار في حال ما اذا قررت الدول الاخرى المصدرة للنفط وغير المؤممة له زيادة انتاجه ·**

**د ـ حل مشاكل التسليم والنقل (١٠) ·**

## وجهة النظر المؤيدة للتاميم

يرتكز اصحاب هذا الرأي على اربعة اسس : اولا : **التاميم هو الطريق الافضل والوحيد نحو تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي استقلالا حقيقيا**

وليس صوريا · ثانيا : ليس في التاميم مغامرة او تمن باهظ للبلد المؤمم · ثالثا : انه وسيلة للحصول على دخل متزايد من النفط حيث تحتاجه البلاد المؤممة لتصريف فعالياتها الاقتصادية وتنمية قدراتها الاخرى الكامنة وغير المستغلة ·. رابعا : للتاميم فوائد اخرى منها اكتساب الخبرة الفنية والمعرفة وزيادة نسبة العمالة الخ ··

**التاميم طريق الاستقلال :**

لماذا كان التاميم الطريق الافضل والاوحد لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي ؟ يبدو للكاتب أن الاجابة على هذا السؤال تكمن في المجالات الاربعة التالية :

اولا : الاعتماد المكثف للدول المصدرة للنفط على تصديره مما يشكل دخلا يجعله العمود الفقري لانشطتها الاقتصادية والاجتماعية فانه من الخطورة بمكان ترك هذا النفط في أيد اجنبية ·

ثانيا : شروط امتياز شركات النفط الاجنبية شروط بالية صارمة ومجحفة بحق البلدان المضيفة ·

ثالثا:ان البنية الاحتكارية لشركات النفط الكبرى ( المتمثلة في سيطرتها على المراحل الاربع لعمليات النفط ولو بدرجات متفاوتة ) ترجع في أساسها الى تكامل هذه الشركات فيما بينها تكاملا افقيا ورأسيا معا ·

رابعا : هناك علاقة عضوية تكافلية بين هذه الشركات وحكوماتها ·

ومن المهم مناقشة هذه العناصر ولو بايجاز بغرض ايضاح احدى النقاط الرئيسية مثار الخلاف بين مؤيدى التأميم ومعارضيه ·

**الاعتماد المكثف على تصدير النفط :**

من حيث الجانب الاول وهو الاعتماد المكثف للدول المصدرة للنفط على سلعة واحدة وهي النفط كمصدر رئيسي لدخلها القومي ، يكفي هنا ان نؤكد الخطورة في الابقاء على هذه السلعة الحيوية في ايدي الاحتكارات الاجنبية البالغة القوة اقتصاديا وسياسيا ·

**شروط امتيازات النفط المجحفة والبالية :**

تم توقيع عقود الامتياز بين الشركات والدول المضيفة في وقت كانت جميع هذه الدول تقريبا تحت سيطرة الدول الاجنبية او وصايتها ( باستثناء المملكة العربية السعودية من الناحية الشكلية على الاقل ) · والواقع ان جميع الاعضاء الحاليين لمنظمة الاوبك كانوا وقت توقيع الامتيازات الرئيسة اما تحت السيطرة المباشرة او غير المباشرة او انتداب حكومات الشركات الغربية التي منحت لها تلك الامتيازات · علاوة على ان ممثلي البلدان المضيفة كانت تعوزهم المعرفة والخبرة لادراك اهمية البترول وقيمته · وحقيقة الامر ان اتفاقيات الامتياز قد وضع مسودتها ممثلو شركات النفط او سلطات الانتداب البريطاني والفرنسي (١) · ثم قدمت لحكومات البلدان المضيفة لتوقيعها ليس الا ، حيث لم تجر مفاوضات حقيقية بصددها ولا مساومات ·

وفي مراحل لاحقة عندما جرى تعديل ومراجعة عقود الامتياز قامت حكومات الشركات صاحبة الامتياز بممارسة الضغط والتهديد تارة والمناورات السياسية

تارة اخرى،فساعدت تلك الشركات على الحصول على حقوق وامتيازات زائدة تعتبر في حقيقة الامر استغلالا حقيقيا ليس بمعناه الشائع فحسب بل بالمعنى الذي وصفته الدكتورة اديث بنروز والذي سنتحدث عنه في الصفحات التالية :

ولقد ثبت ان شروط الامتياز برهنت في عدة مناسبات انها في غير صالح البلدان المضيفة ومجحفة في حقها تماما ·

لم يرد نص على تغيير شروط الامتياز الا بموافقة متبادلة وكانت الشركات تأخذ بالنص الحرفي للشروط كلما طالبت حكومات البلدان المضيفة بتعويضها ماليا ، ولم يكد يبدي مديرو الشركات اي اهتمام نحو احداث اية تغييرات في العقود لصالح البلدان المضيفة (١٢) ·

ولعل اجحاف هذه الشروط وخاصة فيما يتعلق بتعديل شروط الامتياز مع تغير الظروف هو الذي عجل بتأميم النفط في الجزائر عام ١٩٧١ ·

باختصار كانت شروط الامتياز غير متلائمة مع الظروف المتغيرة الجديدة ·

ويمكن ابراز اجحاف هذه الشروط غير المناسبة في المجالات التالية :

**أ ـ سريان شروط مدة الامتيازات ·**

**ب ـ المساحات الجغرافية الشاسعة التي شملتها الامتيازات ·**

**ج ـ الاحتكار والمركزية الخارجية في اتخاذ القرارات الادارية ·**

ان فترات سريان عقود الامتياز امتدت الى عشرات السنين · ففي ايران والكويت كاد يصل امد الاتفاقيات الى قرن كامل · اما المساحات التي غطتها الامتيازات فقد وصلت في ايران الى حوالي ٨٣ بالمئة ( ٥٠٠ الف ميل مربع ) من مجموع مساحته وفي السعودية ٧٢ بالمئة ( ٦١٧ الف ميل مربع ) وفي العراق والكويت غطت مساحة الامتياز رقعتي البلدين بكاملهما تقريبا ·

**جدول رقم ( ١ )**

المدة والمساحة اللتان نصت عليهما عقود الامتياز قبل التخلي عن مساحات معينة كانت تشملها هذه العقود في بلدان مختارة في الشرق الاوسط :

| البلـــــد | مدة سريان العقود | المساحات المشمولة في العقـود ( بالاف الاميال المربعة ) |
|---|---|---|
| ايران ( الكونسورتيوم ) | من سنة ١٩٠١ ـ ١٩٩٤ = ٩٣ سنة | ٥٠٠ |
| العراق ( شركات نفط العراق والموصل والبصرة ) | من سنة ١٩٢٥ ـ ٢٠٠٠ = ٧٥ سنة | ١٦٣ |
| السعودية ( ارامكو ) | من سنة ١٩٣٣ ـ ١٩٩٩ = ٦٦ سنة | ٦١٧ |
| الكويت ( شركة نفط الكويت ) | من سنة ١٩٣٣ ـ ٢٠٢٦ = ٩٣ سنة | ٦ |

في العراق الغى هذا الشرط بالنسبة لشركتي نفط العراق والموصل بينما ما زال ساريا في عقد امتياز شركة نفط البصرة ·

والجدول رقم "١" يوضح امد سريان عقود الامتياز والمساحات التي تشملها · وقد اضطرت الشركات مؤخرا الى التخلي عن مناطق الامتياز التي لم يجر استغلالها (١٣) · في حين لم يطرأ تغيير على مدة سريان الامتيازات حتى في ظل اتفاقيات المشاركة الجديدة ·

وقد اعطت عقود الامتياز لشركات النفط بشكل صريح وشامل حرية تكاد تكون مطلقة في اتخاذ قراراتها الادارية ، وحرمت حكومات البلدان المضيفة من اية مشاركة في اتخاذ القرارات · ولم ترد نصوص في العقود تحد من حرية تلك الشركات حتى وان كان ما تتخذه متعارضا مع المصالح القومية للبلدان المضيفة·

## السيطرة الاحتكارية لشركات النفط الكبرى ـ التكامل الافقي والتكامل العمودي

نورد هذه المسألة هنا لندلل على الانعكاسات التي تشكل عقبات امام البلدان المضيفة في طريق تحقيقها الكامل لاستقلالها الاقتصادي والسياسي ·

انه لمن المفهوم تماما ان شركات النفط من ناحيتها ترغب في الحصول على اقصى الارباح من عملياتها الشاملة ، وليس من مرحلة واحدة منها فقط ، نظرا لتكامل بنيتها في هذا المجال تكاملا افقيا ورأسيا · كما ان تنويع مصادر النفط الذي تحصل عليه هذه الشركات يعود عليها بالفائدة من حيث ان ذلك يزيد من قدرتها على المساومة مع البلدان المضيفة وبذلك تكون في منأى من الوقوع تحت رحمة احدى او مجموعة من حكومات البلدان المضيفة التي يمكن ان تخضعها للتأميم بسهولة ، واذا اعتبرنا الارباح على المدى البعيد ، فانه لما يعود على الشركات بالفائدة ان تعمل على تنويع مصادر انتاج النفط وان تنتج نفطا مرتفع التكاليف في نفس الوقت الذي تحصل فيه على نفط رخيص ، وهذا الوضع ناشىء عن طبيعة التكامل الافقي لتلك الشركات ،وعليه قامت الشركات باستنباط معادلة احتساب ما يعرف بالاسعار المعلنة للنفط (١٤) · التي جعلت مرتفعة لتصبح عملية انتاج النفط العالي التكاليف مجزية ايضا ومربحة ·

هذه التركيبة الاحتكارية لشركات النفط اضرت ـ ان لم تكن اجحفت ـ بحقوق البلدان المضيفة وخاصة تلك التي تنتج نفطا منخفض التكاليف ·

وقد وصف الدكتور محمد سلمان حسن (١٥) تسعة خواص لصناعة النفط القائمة في البلاد العربية تعكس صور الاستغلال (١٦) التي نجمت عن طبيعة البنية الاحتكارية لشركات النفط الاجنبية · هذه الخواص التسعة هي باختصار أ ـ عدم التوازن بين احتياطي النفط العربي وانتاجه · ب ـ عدم التوازن بين صادرات النفط العربي وانخفاض كلفة انتاجه بالنسبة الى غيره· ج ـ وضع اسعار احتكارية نجم عنها عدم توازن بين صادرات النفط العربي وانخفاض كلفة انتاجه · د ـ عدم التوازن بين الانتاج والطاقة التكريرية المنخفضة للغاية في البلاد العربية · هـ ـ عدم التوازن بين نسبة انتاجه واستهلاكه المحلي في العالم العربي · و ـ مساهمة قليلة او معدودة لرأس المال العربي في صناعة النفط · ز ـ انخفاض نسبة العاملين من

المواطنين في صناعة النفط · ح ـ اعتماد الاقتصاد العربي على اتحاد شركات النفط العالمية · ط ـ النسبة العالية في الارباح التي تجنيها الشركات اذا ما قيست برأس المال الذي توظفه · (١٧)

وانه لمن المؤكد ان هذه الملامح التسعة التي تقدم ذكرها ما هي الا نتيجة للحرية الادارية المطلقة التي تتمتع بها شركات النفط الاجنبية والتي بدورها تولدت عن طبيعة بنيتها الاحتكارية · ومن الممكن الا نعتبر ان جميع هذه الملامح قد اضرت بالعالم العربي اذا نحن نظرنا الى الامور بمنظار الاوضاع الاقتصادية والسياسية القائمة الان (١٨)

فالصفتان الاولى والثانية اي عدم انسجام الاحتياطي مع الانتاج والصادرات مع انخفاض التكاليف ( والناتج في الواقع عن وضعية الاسعار الاحتكارية ) ليست ضارة بالعالم العربي · وفي الواقع ان عملية التوازن بالمعنى الذي يقصده الدكتور حسن في هذين المجالين ليست في صالح الدول المنتجة للنفط لان فوائض اموال النفط العربية الراهنة والتي توظف في بلاد الغرب فتزيد من قوتها الصناعية نظرا لان الدول العربية المصدرة للنفط ـ اذا اخذنا كلا منها مفردة ـ نراها عاجزة عن استيعاب هذه الفوائض مما يعكس تخلف اقتصادياتها ولكن من الممكن ان يتحول التوازن لصالح الدول العربية اذا · ١ ـ ما تبنت خطة اقليمية للتنمية تكون شاملة بحيث تنمي قدرة الاسواق الاقليمية على استيعاب الفوائض · ب ـ وما دام سعر النفط في المستقبل سيكون اعلى من اسعاره الحالية بكثير مما يجعل احتفاظ العرب بالمستوى الحالي من الانتاج اكثر جدوى لهم · اما الصفة الثالثة التي اوردها الدكتور حسن ونعني بها الاسعار الاحتكارية المقررة فهي ليست ضد مصالح الدول العربية التي تنتج النفط بكلفة منخفضة اذا فسرت هذه الاسعار ( كما يراها الدكتور حسن ) بانها مرتفعة بالمقارنة مع تكلفة الانتاج وهذه الاسعار هي في صالح شركات النفط الاجنبية بطبيعة الحال (١٩) ·

ان تخفيض السعر المعلن قد يؤدي الى تخفيض دخل البلدان المضيفة حتى وان زادت الكميات المصدرة · ويعتمد الامر على التخفيض النسبي للسعر المعلن في مقابل الزيادة النسبية في الكميات المصدرة · فالكميات المصدرة ربما لا تزيد كما هو الحال في ظل سوق تنافسية نظرا لاحتكار نفس الشركات المنتجة للنفط لسائر مراحل صناعة النفط ·

واذا كان من المفيد الان للشركات وللبلدان المنتجة ان يقرر اي منها سعرا معلنا عاليا ، الا انه ليس من المستبعد انينشأ موقف في المستقبل ( سواء نشأ هذا الوضع عن تغير في اسلوب الضرائب الساري لدى حكومات تلك الشركات ا ايجاد بديل ارخص من النفط او خلاف ذلك ) يكون اجدى معه للشركات تخفيض الاسعار المعلنة · والخلاصة هي ان تحديد الاسعار بطريقة عشوائية ليس بالاسلوب السليم اقتصاديا ·

وما دامت الاسعار تقرر بهذه الطريقة الى جانب افتقار الرقابة على اتخاذ القرارات فان هناك درجة من الاستقلال الاقتصادي في الدول المضيفة ·

اما الخصائص الست الاخرى التي اوردها الدكتور حسن والناجمة عن قوة الشركات الاحتكارية فانها لو فسرت تفسيرا سليما فستكون حتما في غير صالح الدول المصدرة للنفط بما فيها دول العالم العربي ·

**الاستغلال والنسبة العالية من الارباح :**

اذا ما رجعنا الى معنى الاستغلال فاننا نجد ان تهمته كثيرا ما توجه الى الشركات الاجنبية . اما معنى الاستغلال كما تحدده هذه الدراسة فهو ليس المعنى الشائع له او كما هو معروف لدى الانسان العادي ، انما المقصود منه هنا « **استخدام المصالح الاجنبية لقوة اقتصادية وسياسية عليا لمنع بلد ما من ان يستفيد الى درجة قصوى من ثرواته** » (٢٠) .

ويصدق القول ان مجرد الحصول على عائد مرتفع يدره رأس المال الموظف لا يكفي بحد ذاته للحكم بان شركات النفط استغلالية ( ولقد اورد الدكتور حسن هذه القضية الاخيرة على انها دليل على عدم العدالة ) . هذا في حين ان العائد المرتفع قد يكون ناجما عن درجة الكفاءة العالية في الانتاج او بسبب احتكار قوي للاسواق ايضا . غير انه فيما يتعلق بالدول المضيفة فانها ليست بقادرة على اتهام شركات النفط بالاستغلال الا في الحالات التالية : أ ـ اذا لم توزع الارباح المرتفعة بعدالة بين الشركات والدول المضيفة . ب ـ اذا استخدمت الشركات الارباح المرتفعة في التنقيب عن النفط خارج البلدان المضيفة في مناطق تصبح منافسة لها فيما بعد . ج ـ قيام حكومات شركة النفط « باستبعاد العطاءات المنافسة لامتيازات النفط » او د ـ قيام صاحب الامتياز « بعرقلة نمو قدرة الدولة المنتجة في ادارة صناعتها ، بما في ذلك قدرتها على تسويق الانتاج » .

وقد ذكرت الدكتورة بنروز الحالتين الاخيرتين فقط كبرهان على الاستغلال . (٢١) ولكنها تقول بأن هاتين الحالتين لا داعي لاعتبارهما غير مفيدتين للدولة المضيفة .

ومع ذلك فان هذه الكاتبة تنتهي للقول ان الربح الصافي المرتفع في حد ذاته ، بالمقارنة مع الصناعات الاستخراجية الاخرى ، لا يعني حتما الاستغلال . ولكن وجود الحالات الثلاث الاخيرة الاخرى تجعل الربح الصافي المرتفع دليلا على ان هناك استغلالا بالفعل . وهنالك دلائل تشير الى توزيع غير عادل ( الحالة الاولى في الاستغلال ) بسبب قدم شروط امتيازات النفط وصرامتها والتي بحثت سابقا والتي يمكن ان تكون غير ملائمة للدول المضيفة . ومع ذلك ، فان مجرد وجود بعض اشارات التوزيع غير العادل لا يثبت هذه النقطة .

وكان هذا الموضوع الهام مثار جدل لفترة طويلة . (٢٢) ولن نعرض لتقديم حل هنا لان بحثا مستفيضا حول هذا الموضوع سيبعدنا عن هدفنا الرئيسي ولانه لادا عي لوجود الحالات الاربع في وقت واحد لتكون دليلا على استغلال شركات النفط .

ان وجود الحالة الثانية سيبحث فيما بعد حيث سنتناول موضوع خطر التنافس من ايجاد مصادر نفط اخرى او بدائل لها . كما ان وجود الحالة الثالثة سيبدو واضحا اذا فسرنا استبعاد المنافسة بين شركات النفط ( الحالة الثالثة ) كاستبعاد العروض التنافسية بين شركات النفط الكبيرة . وقد يبدو ان الدكتورة بنروز قد افترضت ضمنا ان المنافسة على الامتيازات سينتج عنها تقسيم ارض البلد المضيفة الى مساحات صغيرة حيث يصبح لكل منافس في تقديم العروض جزءا منه (٢٣) ، ليس من الضروري ان يحصل هذا ، فكل شركة نفط او مجموعة من شركات النفط تتقدم بعطاءاتها وتختار الدولة المضيفة الشركة التي تقدم اعلى عطاء بحيث يعطي كامل الامتياز لشركة واحدة فقط او لمجموعة واحدة من الشركات بدون تقسيم الارض . وعلى كل حال فمن المعروف بوجه عام ان حكومات الدول المضيفة لم يكن

لديها فعلا القوة التي تسمح لمزايدين اخرين بتقديم عروضهم ( اي انهم لم يتمكنوا من منح امتياز لاية شركة نفط فيما عدا تلك التي توافق عليها دول الاحتـــلال او الانتـــداب ·

اما بالنسبة للدليل على ان دول النفط الاحتكارية قد اخرت نمو قـــدرات الدول المنتجة على ادارة صناعة نفطهم بما في ذلكعمليات التصنيع النهائية ، فهذا يمكن تاكيـده بما يلـي :

أ ـ الازدواج الاقتصادي السائد والذي هو بالتاكيد عامل هام لتاخر الدول المضيفـــة ·

ب ـ الاعتماد التام على صادرات سلعة واحدة تكـون عرضة للتقلبات في السوق الدوليـة ·

ج ـ الافتقار الى الامتلاك والخبرة في عمليات البترول النهائية وخاصـة التسويـق ·

د ـ التاثير البسيط ( او غير الموجود ) للتفكير القومي او الانتاجي عـــلى القرارات الهامة لشركات النفط والتي قد تكون ، (وفي الغالب) متباينة معالمصلحة القومية للدولة المضيفة (٢٤) · وهذا النظام الاخير نتج عن الاحتكار والمركزيـة الخارجية للقرارات الادارية التي تتخذها شركات النفط · وايضا لم يكن هنـــاك اي شرط ينص على تغيير اي من الشروط الخاصة بالامتيازات ، الا باتفاق متبادل· وهذا قطعا لا يأخذ بعين الاعتبـار حقيقة ان المجتمعات والاقتصاديات الخاصـة بالـدول المضيفة ( بل ولاية دولة ) تتغير وتنمو مما يجعل الشروط القديمة باليـة وغيـــر ملائمـة ·

**العلاقة التكافلية بين شركات النفط ودولها الام :**

ان تاريخ منح امتيازات النفط في الشرق الاوسط يكشف بوضوح فوائـــد متبادلة بين شركات النفط العاملة ودولها الام · ونلخص هنا الاسباب في مضمون الحاجات المتبادلة لشركات النفط ودولها الام ·

لا داعـــي لشـرح مدى اعتمـــاد كبـــار مستـــــوردي النفـط على واردات البترول ، وكيف اصبح عنصرا هاما للطاقة اللازمة للاقتصاد المصنع ومدى اهميته للتفوق العسكري · ان هذا الاعتماد الكبير على واردات النفط قـد ادى الـــى مشكلتين رئيسيتيـــن بالنسبـــة للدول الام : ان اقتصادهـا وبالتالي امنها الوطني قد اصبح عرضة لتقلبات سياسية في مصادر النفط ( والذي اصبح الان في الشرق الاوسط حقلا للتنافس النشط بين الشرق والغرب ) كما ان ميزان مدفوعاتها قد عانى من السحب المتزايد لدفع ثمن البترول المستورد · امـا بالنسبة للدول الام فان ضراوة المشكلتين المذكورتين تغدو أقل طالما كانت شركاتها المتحدة تعمل في اماكن انتاج نفط بسعر تكلفة قليل ، بينما تحـول شركات النفـط العاملة جزءا كبيرا من أرباحهالدولها الام مما يعوضالسحب (العجز) من ميـزان مدفوعاتهـا ·

كما ان هناك عوامل توازنية اخرى تعوض عمليةالاستنزاف في ميزانالمدفوعات وباختصار هـــي ·

١ ـ الزيادة في صادرات الدول الام للدول المنتجة للنفط والناجمة عنالتوسع في الدخل في الدول المصدرة للنفط ، وعن الوضع التنافسي العالي للدول المتقدمة الصناعية التي تستورد النفط ، كذلك عن تصدير معدات البترول والمواد وقطعالغيار·

ب ـ الدخل من ناقلات النفط التي تمتلكها الشركات الام ٠

هذه من بين الاسباب التي تجعل الدول الام تطلب من شركات النفط المتحدة بها الاستمرار في السيطرة على مصادر النفط ذي التكلفة المنخفضة،وان مثل هذا الوضع قد يجعل من السهل تزويد الـدول بفيض متواصل مضمون مـن النفط ، وخاصة في حالة وجود نقص في النفط مما يجعلها في وضع سياسي واقتصادي افضل من الدول غير الام ٠ كما أن هذا يساعد مساعدة ايجابية على عدم استنزاف ميزان المدفوعات ٠

ان شركات النفط تستثمر قدرا كبيرا من عوائدها في التنقيب عن النفط والبحث عن مصـادر النفط وتطويرها او مواد بديلة للبترول وغيرذلك خارج الدول المصدرة للنفط ٠ ومن ناحية اخرى تحتاج شركات النفط الى القوة السياسية والعسكريـة لدولها الام لدعمها في حالة الخلاف او نشوب نزاع مع الحكومات المضيفة ٠ (٢٥) وهكذا فان هناك علاقة تكافلية بين شركات النفط ودولها الام،الامر الذي قد يؤدي الى التدخل في الشؤون السياسية والاقتصادية للدول المضيفة ٠

لقد حاولنا اثبات وجهة نظر الداعين الى التأميم والتي تقول بأن الهيكـل الحالي لصناعة النفط في الدول المضيفة يقوم على ما يلي : ـ

**أ ـ الاعتماد الكبير على صادرات النفط كمصدر رئيسي للدخل ٠**

**ب ـ صرامة شروط الامتياز وقدمها ٠**

**ج ـ سيطرة شركات النفط الكبرى سيطرة احتكارية من خلال تكاملها الافقي والرأسـي ٠**

**د ـ العلاقة التكافلية بين شركات النفط الاجنبية ودولها الام ٠**

وهذا الهيكل يمكن ان يعوق تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي العام ٠

ومن هنا فان التأميم امر ضروري للسيطرة على صناعة النفط في الـدول المضيفة ٠ **وان الداعين الى التأميم يقولون ان التأميم سيضعف الى حد كبير قوة الاحتكار التي تتمتع بها شركات النفط الاجنبية ويحرم القوى الغربية من بعـض الوسائل التي من شأنها التأثير على سياسات الدول المضيفة واقتصادياتها ٠**

**التغيرات مقابل التأميم :**

يبدو واضحا ان المعارضين للتأميم يقبلون لدرجة كبيرة وضع صناعة النفط المذكور اعلاه ومن ثم فانهم يجدون ضرورة لايجاد السبل الكفيلة بتغيير هذا الوضع غير المناسب ـ الاعتماد المكثف على صادرات النفط كمصدر للدخل ، قدم امتيازات الزيت ، احتكار اتخاذ القرارات من قبل شركات النفط الاجنبية والعلاقات التكاملية بين شركات النفط الاجنبية وحكوماتها ـ تغيير هذا الوضع الى وضع اكثر فائدة للدول المضيفة ٠ ولكن هؤلاء المعارضين في الوقت الذي يعترفون فيه بصلاحية هذا الجدل فانهم لا يرون ان النقطة الهامة التي تحتاجها التغييرات لا يمكن التوصل اليها الا من خلال التأميـم ٠

انهم يعتقدون ان هذا الوضع غير الملائم يتطلب اجراء تغيير ، ولكن كثيرا من هذه التغييرات يمكن تحقيقها عن طريق استراتيجيات تختلف عن التأميم ، مثل المشاركة ٠ انهم يقولون بأن التأميم سيؤدي الى الاستقلال السياسي والاقتصادي اذا نجح ولكن نقطة الضعف تكمن في ان فيه مغامرة كبيرة ويكلف كثيرا ولا سيما التأميم الفوري بسبب المشاكل آنفة الذكر ٠ كما انهم يعتقدون بان التأميم مقصور عـلى مرحلة الانتاج ، وما زالت مراحل عديدة اخرى في ايدي شركات النفـط

الاجنبية ، ومرحلة الانتاج تعتمد على هذه المراحل الاخرى بالنسبة لنقل النفـــط المؤمم وتصفيته وتسويقه ، لذلك لن يتحقق استقلال حقيقي نتيجة التأميم ما لم تكن الدولة المؤممة قد حصلت على هذه التسهيلات اما بامتلاك او استئجار عمليـات التصنيع النهائية · وهذا يؤدي الى مشكلة التسويق بمعناه الواسع بالاضافة الى مشاكل المخاطرة وارتفاع تكاليف الانتاج · وهذا يعود بنا ثانية الى خط الدفاع الثاني عن قضيـة التأميـم ·

**عدم وجود مخاطرة في التأميم وانه غير باهظ التكاليف : ـ**

ان الدعامة الثانية التي تعتمد عليها النظرية المؤيدة للتأميم هي ان ليست فيه مجازفة ولا هو باهظ التكاليف ·

وقد ابرز الشيخ عبد الله الطريقي ، اقوى مساندي التأميم (٢٦) ، هـذه النواحـــي : ـ

**التأميم ليس مجازفـة : ـ**

يقول الطريقي ان التأميم لن ينطوي على اية مجازفة لان شركات النفـــط المؤممة لا تستطيع مقاطعة النفط المؤمم حيث ان الدول العربية (٢٧) تمتلك ٥٦بالمئة من احتياطي النفط الثابت في العالم في نهاية عام ١٩٧٢ وتصدر ٦٠ بالمئة الى الدول الرئيسة المستوردة للنفط وبخاصة دول اوروبا الغربية ، وستنضم الولايات المتحدة قريبا جدا الى هذه الدول ( اي الدول الغربيـة ) والتي اصبحت حاجتهـا للنفط المستورد في تزايد مستمر · وستكون هناك حاجة ماسة للغاية للنفط العربي الى درجة ان المستوردين لا يستطيعون مقاطعته بهذه السهولة ، وحتى لو فعلوا ذلك فان الاتحاد السوفياتي كما في الماضي · (٢٨) مستعد للمساعدة عن طريـق شـراء النفـط المؤمم ·

ولقد كتب الطريقي قائلا : « ان الوضع السائد ( وجود شركات اجنبية تعمل بموجب امتيازات مضى تاريخها ) ليس الا استمرارا للاستعمار ·· ان الاصلاح اللازم لا يمكن تحقيقه الا من خلال تأميم انتاج النفـط وعلى العـرب انفسهـم ان يقوموا بعمليات الانتاج والتصفية والتنقيب عن النفط والتصدير · وهذا امر سهل للغاية لان كافة العراقيل العادية تواجه انتاج النفط ـ قد ازيلت بالنسبة لنفط العرب اما بالنسبة للعمليات الاخرى مثل التصفية والنقل والتسويق فانها صفقـــات تجارية يتخللها عامل مجازفة محدود ويعتمد على احوال السوق (٢٩) · هذا القول يتجاهل الالتزامات القائمة تجاه المشغلين المستقلين · التي ركز عليها اشرف لطفي فيما سبق ذكره ·

ويقول مؤيدو التأميم بأنه لن تكون هناك مشاكل قانونية كما يدعى معارضو التأميم ، لان تأميم النفط امر شرعي ولا مجال لوجود نزاع على ذلك اعتمادا ·

**اولا : ـ على مبدأ سيادة الدولة على اراضيها ·**

**ثانيا ـ على واجب الدولة في تأمين مصالحها القومية ·**

**ثالثا : ـ على ان شركات النفط ستعوض تعويضا عادلا طبقا لنموذج اقترحه الطريقي** · (٣٠) ومع ذلك هناك دائما فرصة لشركات النفط لرفع قضايا ضـــد الدول المضيفة ( كما فعلوا في كل حالات اجراءات التأميم ) اما لانهم غيـــر قانعين بنظام التعويض او لانهم يريدون الانتقام في محاولة تستهدف اخفاق التأميم · ان أي اجراء قضائي بمثل هذه الضخامة في معظم البلدان المستهلكة للنفط يتطلب وقتا طويلا وربما عدة سنوات · كما ان اجراء قضائيا كهذا سيخلق صعوبة في

تسويق النفط المؤمم · ومع ذلك فان شركات النفط لا تستطيع اتخاذ مثل هـذه الاجراءات كقضايا قانونية ضد شرعية التأميم في حالة عدم تمكن مثل هـذه الشركات من مقاطعة النفط المؤمم او اذا كانت دولها الام بحاجة ماسة للنفط· وفي الحالة الاخيرة فان الدولة الام تستطيع ان تتخطى شركـات النفط في موضوع مقاطعة النفط المؤمم ·

هذا وقد اكد الطريقي بانه : « تجدر الملاحظة ان شركات النفط الاجنبية هذه لم تعد قادرة على مقاطعة نفطنا اخذين بعين الاعتبار عدم وجود اي مصدر اخـر للنفط للشركات مما يمكنها مـن الالتجاء الى هـذا الاجراء · (٣١) وبسبـب « ان الثلاث مراحل الهامة في صناعة النفط في العالم ـ بخلاف الانتاج ـ اي النقل بواسطة انابيب النفط والناقلات والتصفية والتسويق ، تعتمد بدرجة كبيرة عـلى عمليات الانتاج التي تتم في الدول النامية وخاصة في البلاد العربية » · وتمتلـك الدول العربية ٥٦ بالمئة من احتياطي العالم الثابت من النفط وتصدر ٦٠ بالمئة من اجمالي صادرات النفط في العالم (٣٢) ·

وقد قدم انور سلامة ، وهو ايضا من مؤيدي التأميم ، حججا شبيهة تقول بان البلاد العربية تنتج ٣٥ بالمئة من احتياجات العالم ، واوروبا وحدها تستورد ٨٠ بالمئة من النفط اللازم لها من الدول العربية ومن ثم فان الدول الغربية لا يمكنهـا الاستغناء عن نفط العرب (٣٣) ·

**التأميم ليس باهظ التكاليف :**

ان الداعين الى التأميم يقولون انه غير باهظ التكاليف على الدول المؤممـة ( أي ينطـوي علـى تضحيـة بسيطـة ) وعـن احتيـاجـات رأس المـال اللازم الذي يشـدد عليه المعارضـعـون للتأميـم يقـول مساندو التأميم بانـه ليسـت هـنـالك ايـة مشكلـة معتمديـن في ذلـك على الحجة التالية : اولا: صناعة النفط تمول نفسها بنفسها اذ وفت بنسبة ٩٠ بالمئة من حاجتها من الارصدة خلال الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٦٣ عن طريق الاستهلاك واستهلاك الدين واعادة الاستثمار مـن ضمن اشياء اخرى (٣٤) · وهذا يعود اولا حينما ينفق رأس المال غير المباشـر « التكاليف الثابتة » وهو مبلغ كبير فعلا فلا يبقى بعد ذلك سوى تكاليف تشغيـل طفيفة ثانيا : الارباح الباهظة المتحصلة بسبب الفرق الكبير بين معدل تكلفة البرميل والسعر المحقق ، مع ما ينطوي عليه ذلك من مقادير نفط كبيرة · ثالثا : ان الدولة المؤممة ستجنى الارباح التي كانت تحصل عليها شركات النفط كعمولات لقيامهـا بدور الوسيط · كما ان رأس المال غير المباشر اللازم للشرق الاوسط صغير نسبيا لكل دول الشرق الاوسط مجتمعة · فمثلا مصاريف رأس المال والتنقيب بالنسبـة للاربع مراحل من العمليات ضمن حدود الشرق الاوسط للعشر سنوات من ١٩٦١ـ ١٩٧١ ) كانت ٦٣٥٠ مليون دولار ، وهذا المبلغ يمثل فقط ٣ بالمائة من اجمـالي مصاريف رأس المال والتنقيب عن النفط في العالم حيث بلغت ١و١٧٩ بليون دولار· وفي عام ١٩٧١ بلغ ما خصصته شركات النفط في الشرق الاوسط لرأس المـال والتنقيب ٨٧٥ مليون دولار بينما بلغت هذه المخصصات في العالم ٢٣١٩٥ مليون دولار · وكانت نسبة رأس المال المستثمر من الشرق الاوسط ٧ر٣ بالمئة من اجمالي رأس المال المستثمر في العالم في عام ١٩٧١ · (٣٥) مع ان هذه المنطقة انتجـت ٢ر٣٠ بالمائة وصدرت ٦ر٥٤ بالمائة من اجمالي الانتاج والصادرات على التوالي اضافة الى ذلك ، فان التنقيب عن النفط والى حد ما مصروفات بعض الرساميل غيـر

المباشرة لا حاجة اليها بعد التأميم-اذ ان السنوات الاولى من التنقيب عن النفط والانتاج بما يكلف ذلك من اموال باهظة ـ تكون قد انتهت ٠

اما السبب الثاني لادعاء مؤيدي التأميم من ان احتياجات رأس المال لا تشكل معضلة كبيرة بالنسبة للدول المؤممة فهو ان دول النفط نفسها بما في ذلك الكويت والمملكة العربية السعودية وليبيا بالاضافة الى دول اخرى لديها ارصدة ضخمة مودعة لدى المصارف الغربية والتي يمكن سحبها لمواجهة احتياجات الرأسمال اللازم للتأميم ٠

بالاضافة الى ذلك ليست هناك مشكلة بالنسبة للمقدرة الفنية لانتاج النفط « فمن وجهة النظر الفنية ، اضحت عمليات الانتاج روتينية تقريبا ويمكن ان يقوم بها الفنيون العرب » ٠(٣٦) ويبدو ان القوى المعارضة للتأميم ليس لديها حجة بالنسبة لمقدرة الدول المصدرة للنفط على انتاج النفط ، ولكنهم يدعون ان تكلفة الانتاج سترتفع نظرا لعدم كفاءة المدراء غير المتمرسين ٠

**استخدام عائدات النفط في التنمية وتنويع الدخل :**

تكمن الدعامة الثالثة في صف التأميم في الفائدة المباشرة للامتلاك وفي زيادة عائد النفط الذي يمكن بواسطته للدول المنتجة تنويع مصادر دخلها وذلك عن طريق التصنيع واستغلال الامكانات التي لا صلة لها بالنفط ٠ ان دخل البرميل الواحد من النفط المصدر سوف يرتفع لان الدولة المؤممة ستحصل على ما كانت تحصل عليه شركات النفط الاجنبية كعمولة والتي تصل الى ٣٥ سنتا للبرميل (٣٧) وهذا مبلغ لا يستهان بـه ٠

ان مؤيدي التأميم يؤكدون هذه النقطة بالذات في ضوء عائد النفط للبرميل الواحد،اما معارضو التأميم فانهم يدحضون هذه النقطة ويؤكدون احتمال تخفيض العائد للبرميل الواحـد ٠

ويرى الكاتب ان عائد النفط من البرميل امر غير دقيق اذ ان المهم بالنسبة للتأميم هو اجمالي العائد الصافي اي مجموع عائدات النفط ناقصا التكاليف الاجمالية ٠ ولقد اشار الطريقي الى ان هنالك نسبة ربح مرتفعة في صناعات النفط للدول العربيـة ، حينما كتـب :

« تجدر الملاحظة ان الربح الصافي لرأس المال المستثمر في صناعة النفط في بعض الدول العربية يتجاوز ٧٠ بالمئة بينما رأس المال المستثمر في صناعة النفط في الولايات المتحدة لا يحقق ربحا يتجاوز ١٢ بالمئة ٠ وفي اوروبا لا يتجاوز ٦ بالمئة ٠٠ ويبلغ الربح الصافي للبرميل من النفط المصدر الذي تجنيه شركات النفط الاجنبية ٣٥ سنتا اميركيا ، وعلى اساس تصدير ١٦ مليون برميل يوميا فان شركات النفط تجنى مبلغا ضخما من الارباح وصل الى ١٩١٦ بليون دولار في السنة (٣٨) ٠

فنحن العرب اولى بأرباح نفطنا هذه من الشركات الاجنبية ٠٠ ولدينا ما يبرر سرعة العمل على الافادة من هذا الحق لان امتنا في حاجة الى جميع مصادرها لتنمية امكاناتها القومية قبل انقضاء عصر البترول ٠٠ ان اراضينا الخصبة ما زالت بحاجة لهؤلاء الذين يفلحونها ٠ وعندنا ثروة سمكية وحيوانية كبيرة ٠ كما ان وجود كميات هائلة من الفوسفات في بلداننا يتيح لنا فرصة صنع جميع انواع الاسمدة (٣٩) ٠

بالاضافة الى ذلك فان ٣ر٩٧ بالمئة فقط من طاقة التكرير العالمية موجودة في الدول العربية (٤٠) التي تنتج ٣٢ بالمئة من النفط الخام في العالم وتصدر ٦٠ بالمئة من صادرات العالم وتملك ٥٦ بالمئة من احتياطي النفط الثابت في العالم · وهكذا فان التاميم امر ضروري للحصول على الارباح الكبيرة التي تجنيها شركات النفط الاجنبية ، وعندئذ يمكننا استثمار عائدات النفط لتحسين مستوى معيشة شعبنا » (٤١) · ومن ناحية اخرى فان المعارضين للتاميم ، في الوقت الذي يعترفون فيه بالحاجة الماسة لتنويع مصادر الدخل عن طريق تطوير المصادر الطبيعية الاخرى او عن طريق التصنيع ، فانهم يدعون ان التاميم ، اذا فشل ، سيمنع تحقيق هذا الهدف لان هناك احتمالات كبيرة لانخفاض عوائد النفط بعد التاميم ·

## فوائد اخرى للتاميم

ان الاساس الرابع والاخير الذي ترتكز عليه الدعوة للتاميم هو وجود فوائد اخرى مباشرة وغير مباشرة سياتي بها التاميم الى جانب عائد النفط والاستقلال السياسي والاقتصادي · ومن امثلة هذه الفوائد :

**ا ـ اكتساب الخبرة والمعرفة ·**

**ب ـ ارتفاع مستوى العمالة ·**

**جـ ـ الاندفاع نحو تنويع مصادر الدخل والاسراع الى دمج قطاع النفط المتقدم في القطاعات الاقتصادية الاخرى المتعثرة ·**

**د ـ خطوة تجاه الاشتراكية (٤٢) ·**

**هـ ـ خلق مصلحة قومية وكرامة (٤٣) · وستناقش هذه الفوائد بتوسع حينما تجري محاولة لحصرها وقياسها ·**

بعد هذا العرض لكلتا وجهتي النظر في مسالة تاميم البترول ، تلك المؤيدة للتاميم المنادية به،والاخرى المعارضة للتاميم الواقفة في وجهه ، بعد هذا يظهر واضحا انه طبقا للمنهج الذي يقيم عليه كل فريق محاكمته للمسالة فان استنتاجاته تبدو صحيحة ، وهكذا تكون النتيجتان متعارضتين تماما ، ولا بد من سلوك منهج تحليلي يضع يده على الخلافات في التحليل وكيف يمكن لهذه الخلافات ان تؤدي الى نتائج عكسية ، كما يجب البحث عن مكامن القصور والثغرات في النتائج المترتبة على المنهجين السابقين ، ويقترح الكاتب منهجا تحليليا اجتماعيا للتكاليف والفوائد باعتبار ان ذلك من شانه ان يتفادى الاخطاء التي تردى فيها الطرفان وان يصل الى رؤية افضل بالنسبة لهذه المسالة البالغة الاهمية والخطورة ·

### مصادر البحث


1 — Ashraf Lutfi, "Nationalization of Oil: The Problems Involved," MIDDLE EAST ECONOMIC SURVEY, Vol. XII, No. 5, supplement 29, November 1968, p. 1. (Hereafter referred to us Lutfi, "Nationalization Problems.")

2 — Ashraf Lutfi, OPEC OIL. Beirut: Middle East Research and Publishing Center, 1968, p. 39.

٣ ـ الدكتور عبد الهادي طاهر ٠ « تنمية وتطوير الصناعات البترولية في البلاد العربية»٠

بحث مقدم امام المؤتمر البترولي العربي السادس الذي عقد في بغداد في الفترة من ٦ـ١٢ اذار ( مارس ) ١٩٦٧ ٠

٤ ـ المصدر اعلاه ، ص ٤ـ٥ ٠

5 — Lutfi. OPEC OIL, p. 39.

6 — Lutfi, "Nationalization Problems", p. 3.

7 — Christopher Tugendhat. OIL: THE BIGGEST BUSINESS. New York: G.P. Putnam's Sons, 1968. pp. 224-226.

٨ ـ خمس شركات تسويقية كبرى في بريطانيا وهي شل ، ميكس بي ، اسو ، ريجنت ، موبيل ، وبتروفينا قامت في حزيران ( يونيو ) ١٩٦٤ بتقديم قروض ذات فائدة منخفضة جدا الى موزعيها بلغت ٥٤ مليون جنيه ٠

(Monopolies Commission Report, "Petrol. A Report on the supply of Petrol to Retailers in the United Kingdom," cited in Tugendhat, Ibid., p. 225).

9 — Tugendhat, op. cit., p. 225.

10 — Lutfi, "Nationalization Problems," op. cit., pp. 5-6.

11 — Zuhayr Mikdashi, "An Introduction to Middle Eastern Oil Relations Prior to 1960," in CONTINUITY AND CHANGE IN THE WORLD OIL INDUSTRY, edited by Zuhayr Mikdashi, S. Cleland and Ian Seymour. Beirut: The Middle East Research and Publishing Center, 1970, p. 98.

12 — Ibid., p. 98.

١٣ ـ تم التخلي عن ٥٠ر٩٩ بالمئة من مناطق الامتياز في العراق بموجب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ٠ راجع : المفاوضات والتأميم ـ سجل كامل لوقائع المفاوضات مع شركات النفط ٠ بغداد : مطبعة دار الثورة ٠ وفي الكويت اضطرت شركة نفط الكويت في عام ١٩٦٢ الى التخلي عن ٣٩٦١ ميلا مربعا من منطقة امتيازها ٠ راجع :

Ragaei al-Mallakh. ECONOMIC DEVELOPMENT AND REGIONAL COOPERATION: Kuwait. Chicago: The University of Chicago Press, 1968, p. 39.

١٤ ـ الاسعار المعلنة كان المقصود منها اصلا ان تعبر عن الاسعار ( فوب ) المعروضة على مشتري النفط ٠ اما الان فتعني قاعدة لاحتساب دخل البلدان المنتجة للنفط في اراضيها مقابل تصديرها للنفط ٠

١٥ ـ محمد سلمان حسن· **نحو تاميم النفط العراقي**· بيـــروت: دار الطليعة، ١٩٦٧· الفصل الثاني ·

١٦ ـ نستعمل كلمة استغلال هنا في المعنى الذي حددته لها الدكتورة اديث بنروز ·

١٧ ـ استعمل الدكتور حسن مصطلح عدم التوازن بمعنى التناسب بالمقارنة مع البـــلاد الاخرى · فمثلا نسبة الانتاج الى الاحتياطي اقل بكثير في العالم العربي عنهـا فـي الدول الاخرى المنتجة للنفط ·

١٨ ـ ولو ان هذه الفقرات تتعرض للعالم العربي ، الا انها تنطبق ايضا على البلاد الاخـرى المنتجة للنفط بتكلفة منخفضة نظرا لتشابه اوضاعها الاقتصادية والسياسية ·

١٩ ـ سبق ان اوضحنا انه من صالح الشركات ان يكون السعر المعلن عاليا لانها بذلـــك ستزيد من ارباحها عن طريق تخفيض التزاماتها الضريبية كما ستتمكن من تسويـــق النفط المنتج من المناطق ذات الكلفة العالية· الا انه لا ينبغـــي ان تؤخذ صافـي الارباح العالية لشركات النفط اساسا لاتهامها بالاستغلال ·

20 — See "Profit Sharing Between Producing Countries and Oil Companies in the Middle East," reprinted in THE GROWTH OF FIRMS, MIDDLE EAST OIL AND OTHER ESSAYS by Edith Penrose. London: Frank Cass, 1971. This article was originally published in ECONOMIC JOURNAL, Vol. LXIX, June, 1959.

٢١ ـ هناك فرق بين الشرط المذكور في ج ـ الموضح اعلاه وبين بيان الدكتورة بنروز · فهي تقول « ابعدت شركات النفط المنافسة على الامتيازات · » بينما يؤكد كاتب هذه الرسالة قوة الحكومات الام على شركات نفط معينة في منع الحكومة المضيفة من طلب اجـراء مناقصات وكونها قادرة على منح امتيازاتها النفطية لمن يدفع اكثر · ويبدو ان التوكيد المختلف مع الافتراض الضمني الذي تبنته الدكتورة بنروز قد ادى الى استنتاجـات متناقضة ·

22 — See Penrose, Ibid., See also a reply by H.W. Page and rejoinder in the ECONOMIC JOURNAL, Vol. LXX, September, 1960.

23 — Penrose, Ibid., p. 162.

٢٤ ـ ان تاريخ شركات النفط في الشرق الاوسط لدليل واضح بان القرارات المختلفة التـي تتخذها شركات النفط تختلف كليا عنمصلحة الدول المضيفة فمثلا : فـــي شهـر حزيران (يونيو) ١٩٥٢ كانت شركات النفط العاملة في العراق قد انهت خط انابيب يمتد من حقول نفط العراق الى البحر الابيض المتوسط لذا اصبح اكثر ربحا لشركـات النفط تصدير كميات اكبر من نفط العراق · وحيث ان نفس شركات النفط تعمـل فـي

المملكة العربية السعودية والكويت فقد خفضت انتاجها لتعادل زيادة انتاجها من العراق دون الاهتمام مطلقا بالمصلحة الوطنية للكويت والمملكة العربية السعودية مع ان الدول المذكورة كانت في حاجة ماسة لعائدات النفط لتمويل تنمية اقتصادياتها · تبين الجدو ل التالي هذه النقطة ، وقد اخذت هذه الارقام عن

Adelman, THE WORLD PETROLEUM MARKET, p. 88

| التاريخ | المملكة العربية السعودية طن يوميا | الكويت | العراق |
|---|---|---|---|
| ١ يونيو ١٩٥٢ | ٨٩٩ | ٧٦٤ | ٤٢٠ |
| ديسمبر ١٩٥٢ | ٧٣٣ | ٧١٠ | ٥١٤ |

٢٥ ـ ارسلت الولايات المتحدة الامريكية مساعد وزير الخارجية جون ايروين الى طهران حينما كانت المفاوضات حول اسعار النفط تدور في طهران والتي تمت بين شركات النفط والدول المضيفة لاظهار الدعم السياسي لشركات النفط ·

٢٦ ـ عبد الله الطريقي هو وزير سابق للنفط والمعادن في المملكة العربية السعودية كما انه مؤسس ورئيس تحرير مجلة **نفط العرب** ، وهي مجلة شهرية مختصة في شؤون الصناعة النفطية · وهو كذلك مستشار نفطي ·

٢٧ ـ الافتراض الضعفي للتاميم الكلي ·

٢٨ ـ ان الاتحاد السوفياتي مع غيره من دول اشتراكية قد قامبشراء نفط العراق المؤمم حينما رفعت شركات النفط المؤممة دعاوي قضائية ضد العراق ـ قبل تسوية القضايا بعد التاميم ـ مما عرقل تسويق النفط المؤمم · وقد قام الاتحاد السوفياتي باتخاذ اجراءات مماثلة بالنسبة للتاميم الذي حصل في الجزائر وليبيا ·

٢٩ ـ عبد الله الطريقي ، «**تاميم صناعة نفط العرب ضرورة قومية** » ، دراسة قدمها الى مؤتمر البترول العربي السادس المنعقد في بغداد في اذار (مارس) ، ١٩٦٧ ، ص ١٠٥ و ١١٨ ·

٣٠ ـ عبد الله الطريقي ، « **تاميم صناعة نفط العرب ، وتعويض الشركات وتنمية المصادر الطبيعية الاخرى**» بحث قدم لمؤتمر العرب البترولي الثامن المنعقد في الجزائر بتاريخ ٥/٢٨ الى ٦/٣، ١٩٧٢، ص ٢١ـ٢٨ ·

٣١ ـ الطريقي · « **التاميم ضرورة قومية** » ، ص ٢٠ ·

٣٢ ـ المصدر اعلاه ، ص ١٧ ٠

٣٣ ـ انور سلامة ٠ « **المشاركة في صناعة النفط واثرها على اقتصاديات الدول العربية** » ٠ بحث قدم الى مؤتمر البترول العربي الخامس المنعقد في القاهرة عام ١٩٦٥ ٠

٣٤ ـ الطريقي ٠ « **التاميم ضرورة قومية** » ، ص ١٣ ٠

35 — Chase Manhattan Bank. CAPITAL INVESTMENTS OF THE WORLD PETROLEUM INDUSTRY, 1971. New York: Chase Manhattan Bank, 1971, pp. 24 and 28.

٣٦ ـ الطريقي ٠ « **التاميم ضرورة قومية** » ٠ ص ١١٨ ٠

٣٧ ـ عبد الله الطريقي ٠ « ان تأميم صناعة البترول العربية خطوة ضرورية لتحقيق التكامل الاقتصادي الاقليمي فيما بين الدول العربية ولخلق الثقة والعلاقات الودية بين منتجي النفط والمستهلكين » ٠ دراسة قدمت في الندوة البترولية التي عقدت بجامعة ليبيا ، بنغازي في تشرين الثاني ( نوفمبر ) ، ١٩٧٢ ، ص ٥٠

٣٨ ـ الطريقي ،المصدر اعلاه ، ص ٥ ٠

٣٩ ـ الطريقي ، « **التاميم والتعويض والتنمية** » ص ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٩ ، ٣٠ ٠

٤٠ ـ « **نفط العرب** » ، الجزء الثامن ، رقم ١٠ ، ٨ يوليو ، ١٩٧٣ ٠ ملحق صفحة ٧، جدول رقم ٤ ٠

٤١ ـ الطريقي ، « **التاميم والتعويض والتنمية** » ، ص ٣٨ ٠

٤٢ ـ اكد الدكتور حسن سلمان هذه الفائدة في كتابه ، **نحو تاميم النفط في العراق** ٠بيروت: دار الطليعة ، ١٩٦٧ ، ص ٣٦ ٠

43 — Antonio J. Bermudez. THE MEXICAN NATIONAL PETROLEUM INDUSTRY: A CASE STUDY IN NATIONALIZATION. Palo Alto: California, Stanford University Press, 1963. pp. 19-23.